



7 نيسان/أبريل 2020



© STJ

في اليوم العالمي للصحة: لا يمكن السماح
بأيّ تسييس لعملية الاستجابة لوباء كورونا

في اليوم العالمي للصحة: لا يمكن السماح بأي تسييس لعملية الاستجابة لوباء كورونا

بعد تسع سنوات من استخدام الصحة والخدمات الصحية في سوريا سياسياً وعسكرياً، لا يمكن السماح بأي تسييس لعملية الاستجابة لوباء كورونا، ولا أي تغاضي عن الجرائم المرتكبة في سوريا

07 نيسان / أبريل 2020

منذ عام 2011 سجل ما يزيد عن 180 حالة قتل تحت التعذيب للكوادر الصحية في مراكز الاعتقال التابعة للحكومة السورية، عدا عن ما يزيد عن خمسمائة و تسعين هجمة على المرافق الصحية في سوريا، ما يزيد عن 90% منها على يد القوات الحكومية السورية وحلفائها والمليشيات التابعة لها. هذه الممارسات هي جرائم حرب تتم بشكل ممنهج مخالفة كل القوانين والأعراف الدولية وقرارات مجلس الأمن. هذا ولم يستطع القرار 2286 لعام 2016 الحد من هذه الهجمات أو تأمين أي حماية للعاملات والعاملين في قطاع الصحة.

عدا عن ذلك فقد تكرر حرمان مجتمعات بأكملها من حق الصحة كممارسة ممنهجة ضمن آليات الحصار التي مارستها القوات الحكومية السورية في عدة مواقع على مدار سنوات. كما تم استخدام حق الوصول للخدمات الصحية كوسيلة ضغط على المجتمعات والأفراد، وتم منع الكثير من المعدات الطبية من الوصول إلى مدن وقرى محاصرة بما فيها معدات جراحية لإجراء ولادات قيصرية وأدوية أطفال، عدا عن عرقلة وصول اللقاحات الروتينية للكثير من المناطق. هذا يستمر اليوم بشكل آخر مع مساهمة فاعلين آخرين في استخدام الوصول لخدمات أساسية كورقة ضغط سياسية، حيث يحرم إغلاق معبر اليعربية حوالي مليونين من سكان شمال شرق سورية من وصول مباشر للمساعدات الطبية وحصرها بالوصول عن طريق دمشق مما يعطي نفوذ أكبر على تدفق المساعدات الطبية للحكومة السورية، التي لطالما عرقلت وصولها لأي مناطق خارج سيطرتها، وذلك بعد الضغط الروسي لتعديل قرار مجلس الأمن 2165 بداية العام الحالي. عدا ذلك فإن التفاوض على الكهرباء والمياه والتعاقس المتكرر لتأمين الإمدادات لتشغيل محطة العلوك التي تغذي 460 ألف من سكان الحسكة من قبل القوات التركية لا يمكن أن يستمر في ظل الاحتياج الكبير للمياه لمواجهة وباء كورونا.

يضاف إلى ذلك سجل طويل من حرمان المعتقلين/ات والمحتجزين/ات وخاصة معتقلي/ات الرأي والمعتقلين/ات السياسيين/ات من حقهم/ن في توفير حد أدنى من الشروط الصحية في مراكز الاعتقال. كذلك صدرت تقارير من عدة جهات حقوقية عن استخدام مرافق صحية عسكرية لإجراء عمليات التعذيب. هذا وقد حرم/ن هؤلاء وذويهم/ن من حق الوصول إلى سجلاتهم/ن الطبية، حيث تم تبرير الكثير من الوفيات في مراكز الاعتقال بـ"ظروف صحية" دون مشاركة أي سجلات صحية مع ذوي المعتقل/ات، عدا ذلك غالبا ما منعت الهيئات الأممية وفرق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على مدار سنوات من زيارة مراكز الاعتقال للإشراف على الأوضاع الصحية للمعتقلين/ات.

اليوم في الذكرى السبعين لإعلان السابع من نيسان/ أبريل يوماً عالمياً للصحة، والذي يتزامن أيضاً مع ذكرى إنشاء منظمة الصحة العالمية، والتي تم تحديدها هذا العام لشكر الممرضين/ات والقابلات الذين/ اللواتي يقفون/ تقفن اليوم بشجاعة في وجه وباء الكورونا، يجب أن يتجسد شكرهم في سوريا في حمايتهم من أي تسييس في الرد على هذا الوباء، ومن أي تدخل سياسي يتجاوز الجرائم التي ارتكبت في حقهم/ن وحق ما يزيد عن 900 من زملائهم/ن الذين فقدوا/ن حياتهم/ن وهم/ن يقدمون/ن الخدمات الصحية في سوريا.

لدى المنظمات الموقعة على هذا البيان مخاوف حقيقية من أن يتم استغلال الاستجابة الإنسانية الصحية لوباء كورونا سياسياً ليتم التجاوز عن الجرائم التي ارتكبتها الحكومة السورية وحلفاؤها وكافة أطراف الصراع على مدار سنوات، وخاصة الجرائم المتعلقة بحق الصحة. لقد ظهر واضحا عدم شفافية الحكومة السورية في مشاركة البيانات عن انتشار الوباء في سوريا، وعدم قدرتها على إظهار المسؤولية في مواجهة الوباء، عدا عن إن تدخل طويل من السلطات الأمنية في سوريا في كل مفاصل الاستجابة الإنسانية وخاصة الصحية يزيد المخاوف من تسييس الاستجابة للجائحة سواء من خلال تمييز السوريين/ات تبعاً لمناطق السيطرة أثناء الاستجابة، أو من خلال استغلال المخاوف من تفشي الجائحة الدفع للتجاوز عن جرائم وانتهاكات طويلة بحق الصحة، في حين أن ما يمنع

من حصول استجابة حقيقية هو ممارسات الحكومة السورية نفسها، و فاعلين آخرين في سوريا و ليس أي عائق آخر، وعليه نطالب:

1. منظمة الصحة العالمية، لتقود الاستجابة لداء كورونا في سوريا بشكل متساو بغض النظر عن مناطق السيطرة، وأن تضمن توفير كافة الاحتياجات الصحية للرصد والاستجابة والتوعية بوصفها الملاذ الأخير في الاستجابة الصحية، وبطريقة تضمن وصول كامل للخدمات الصحية والاستجابة لكل المناطق الجغرافية في سوريا ولكل السوريين/ات في سوريا ودول اللجوء.
2. الدول أعضاء مجلس حقوق الإنسان، والجهات القضائية ولجان وهيئات التحقيق المختصة بسوريا، للعمل بشكل حريص على عدم التجاوز عن أي انتهاكات حصلت بحق القطاع الصحي في سوريا خلال السنوات التسع الماضية، والتأكيد على أن استجابة أفضل تجاه وباء كورونا لا تعني التغاضي عن أي جرائم أو إجراءات محاسبة أو عدالة تجاه المجرمين.
3. إطلاق فوري وعاجل لسراح كافة المعتقلين والمعتقلات، وخاصة معتقلي الرأي والمعتقلين/ات السياسيين/ات، والمعتقلين على خلفية انخراطهم بالاستجابة الإنسانية في سوريا، وإعطاء وصول كامل لفرق اللجنة الدولية للصليب الأحمر لكافة مراكز الاعتقال.
4. قيادة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في سوريا لتعمل على تعزيز الاستجابة لسوريا في قطاع الصحة وباقي القطاعات بما يضمن الاستجابة لباقي احتياجات المجتمع، وانخراط واضح لمنظمات المجتمع المدني السوري، وحماية الكوادر والمرافق الإنسانية من أي استهداف.

وعليه نوقع، نحن:

1. الاتحاد الأورو-متوسطي ضد الاختفاء القسري
2. اتحاد المنظمات الألمانية- السورية
3. اتحاد منظمات الرعاية والإغاثة الطبية
4. امبيونتي وتش- منظمة رصد الإفلات من العقاب
5. إثماء الفرات
6. أورنامو للعدالة وحقوق الإنسان
7. بيتنا سوريا
8. التجمع السوري للتنمية والإغاثة CODSSY
9. تجمع المحامين السوريين
10. تجمع عائلات المفقودين في الجزائر (CFDA)
11. منظمة ته فن
12. جمعية دعم الإعلام الحر
13. جنى وطن
14. حملة من أجل سوريا
15. الخدمة الدولية لحقوق الإنسان
16. دولتي
17. الرابطة السورية للمواطنة
18. الرابطة الطبية للمغتربين السوريين
19. رابطة عائلات قيصر

20. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
21. سيريا ريليف
22. الشبكة السورية لحقوق الإنسان
23. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان
24. شبكة حراس
25. شبكة سوريا القانونية في هولندا
26. شمل تحالف منظمات المجتمع المدني السوري
27. العدالة من أجل الحياة
28. فريق صوت المعتقلين
29. لسا موجود
30. مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية
31. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM)
32. مركز الكواكبي للعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان
33. مركز المجتمع المدني والديمقراطية
34. مركز وصول لحقوق الإنسان
35. مكتب التنمية المحلية ودعم المشاريع الصغيرة
36. منظمة التنمية المحلية LDO
37. منظمة القلب الكبير
38. منظمة برجاف
39. منظمة شفق- تحالف المنظمات السورية
40. مؤسسة الأصفري
41. مؤسسة التآخي Birati لحقوق الإنسان
42. النساء الآن من أجل التنمية
43. نقطة بداية
44. يداً بيد للإغاثة والتنمية
45. اليوم التالي

سوريون
من أجل
الحقيقة
والعدالة
Syrians
For Truth
& Justice



عن المنظمة

ولدت فكرة إنشاء منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» لدى أحد مؤسسيها، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده سوريا.

بدأ المشروع بإمكانيات متواضعة، حيث كان يقتصر على نشر قصص لسوريين تعرّضوا للاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة راسخة تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا.

وانطلاقاً من قناعة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا على مرّ التاريخ هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين ومتطوعين يعمل بتفانٍ للكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة تعرضت لها، وذلك بهدف تعزيز مبدأ الشمولية وضمان تمثيل المنظمة لكافة فئات الشعب السوري والتأكد من تمتع الجميع بكامل حقوقهم.

🌐 www.stj-sy.org

📘 [syriaSTJ](https://www.facebook.com/syriaSTJ)

🗨️ [@STJ_SyriaArabic](https://twitter.com/STJ_SyriaArabic)

📍 [Syrians for Truth & Justice](https://www.instagram.com/SyriansforTruthandJustice)

✉️ editor@stj-sy.org